ICTJ | عدالة حقيقة كرامة

إحاطة | ictj

نحو استراتيجية للعدالة الانتقالية في سوريا

بول سيلز
أيلول ٢٠١٣

مقدمة

منذ بداية الثورة في سوريا في ربيع عام ٢٠١١، تحول العنف إلى حرب أهلية وحشية مكتملة الأركان، حيث أشارت الأمم المتحدة إلى سقوط أكثر من ١٠٠ ألف قتيل، إضافة إلى آلاف غيرهم سقطوا بين جريح ومعتقل ومفقود، ناهيك عن التدمير الواسع الذي لحق بالممتلكات، وأعداد اللاجئين التي تُقدّر في الوقت الحالي بنحو مليونَي لاجئ، بالإضافة إلى ما لا يقلّ عن مليونَين ونصف مليون نازح في الداخل السوريّ. أمّا التنبّؤ بموعد نهاية هذا النزاع فمستحيل. إنّ إمكانية تحقيق انتصار واضح مع ظهور مجموعة واضحة المعالم، نوعاً ما، من الفاعلين القادرين على تولّي زمام السلطة آخذة في التضاؤل يوماً بعد يوم كما يقول بعض المعلّقين.

ويتواصل توثيق الأدلة على حدوث انتهاكات ممنهجة لحقوق الإنسان خلال النزاع، بل إن وقوع هذه الانتهاكات ما فتئ يتعاظم يوماً بعد يوم بما في ذلك استخدام السلاح الكيميائي ضد المدنيين. إنّ الجرائم التي تُرتكب في الوقت الحاضر تأتي بعد عقود من القمع والعنف الذي رعته الدولة، والذي يلقي بمزيد من الظلال القاتمة على احتمالات الانتقال السهل أوالمستقرّ نحو نظام سلميّ وأكثر ديمقراطية في سوريا، بل وعلى احتمالات التوصّل إلى حلّ للنزاع الدائر حالياً.

وفي لحظة معيّنة سيتعيّن على السلطات في سوريا الجديدة – بغض النظر عن الشكل الذي ستتّخذه – وعلى أعضاء المجتمع المدني دراسة الطريقة التي سيتعاملون بها مع الجرائم التي ارتُكبت في النزاع الحالي وخلال عقود القمع التي سبقته. لقد بدأ المعلّقون السوريون والدوليّون باقتراح رؤىً تتعلّق بسوريا جديدة، بما في ذلك السبل التي يمكن للعدالة الانتقالية تحديداً أن تسلكها لدعم مسار مختلف لهذا البلد، بحيث يكون بلداً ملتزماً بحقوق الإنسان وسيادة القانون.

إنّ الغاية من هذا التقرير الموجز هي تكملة تلك النقاشات، **فهو يحثّ على أخذ خمسة اعتبارات أساسيّة بعين الاعتبار في الحالة السورية:**

١. ينبغي تقييم الظروف الأساسية على الأرض بغية تحديد ما إذا كانت هذه الظروف ستدعم عملية إجراء محاسبة تشتمل، على سبيل المثال لا الحصر، على الآتي: وجود مستويات مناسبة من الأمن بما يسمح بالانخراط في هذه العمليّة والمشاركة فيها على نطاق واسع، وتوفّر مستوى مقبول من التنظيم الاجتماعي بما يتيح إجراء مشاورات وطنية ذات مغزى وهدف، ووجود حكومة معترف بشرعيتها من قبل قطاعات كبيرة ومعتبرة في المجتمع.

٢. ينبغي أن ينتهي الحال بعمليات المحاسبة إلى أن تصبح ملكاً وطنياً وذات مصداقية متزايدة وأن تكون هذه العمليات مناسبةً للسياق السياسي والاجتماعي، وأن تتجنب النماذج القائمة على تصوّرات مسبقة وأن ترتكز إلى فهم راسخ لشعور الشعب تجاه تحقيق العدالة ومطالبه بالمحاسبة، وذلك من خلال عملية تشاورية واسعة.

جدول المحتويات

مقدمة ١
الشروط المسبقة لبرمجة جوهرية للعدالة الانتقالية ٣
النظر في مقاربات العدالة الانتقالية الخاصة بسوريا ٥
خلاصة ٦

نبذة عن الكاتب

بول سيلز هو نائب رئيس ومستشار عام المركز الدولي للعدالة الانتقالية.

٣. تكتسب التقييمات المستقلّة التي تُجرى من داخل البلد أهميةً حاسمة بالنسبة للنجاح في تصميم إجراءات العدالة الانتقالية وتطبيقها إذا ما تمّ تخصيص وقت كافٍ لإعداد هذه التقييمات وتنفيذها.

٤. تكون إجراءات العدالة الانتقالية في أشد مستويات فعاليتها على صعيد استعادة الثقة المدنيّة ومنع وقوع عنف مستقبليّ إذا ما طُبقت تلك الإجراءات معاً (وهي: البحث عن الحقيقة، والعدالة الجنائية، وجبر الأضرار، وإصلاح المؤسسات). إنّ العدالة الجنائية ليست كافيةً وحدها لمواجهة هذا التاريخ على المستوى الوطني. وقد أثبتت التجربة مع العمليات الانتقالية حول العالم أنّ العملية التي يتم من خلالها صياغة هذه الإجراءات وتنفيذها قد تكون بأهميّة النتائج المتمخّضة عن العلميات نفسها بالنسبة لاستعادة الثقة.

٥. ينبغي، ومنذ مستهل العمل، الحدّ من مستوى التوقّعات فيما يتعلّق بتحقيق نتائج سريعة، ولكن يجب أن تظهر للعلن إرادة سياسية تتمتّع بالمصداقية والثبات منذ البدايات المبكرة.

إذا ما تم تجاهل الإرشادات أعلاه فقد يتم إهدار الفرص التي تُتاح في اللحظات الانتقالية، أو سيحدث الأسوأ إذا ما تمّ استغلال العمليّة الانتقالية كأداة لتكريس الإفلات من العقاب. فقد رأينا في العراق على سبيل المثال، كيف أثبتت التدخلات التي لم يجرِ التخطيط لها جيداً في قضايا الإصلاحات والمحاسبة، لا سيّما ما تعلّق منها باجتثاث البعث، أنّها كارثيةً على المدى المتوسّط، حيث عملت على تعزيز حالة الاستقطاب في السياسة العراقية والاستنزاف غير الضروريّ لقدرات العديد من وظائف الدولة (انظر ورقة المركز الدولي للعدالة الانتقالية "إرثٌ مرٌّ: دروس من عملية اجتثاث البعث في العراق" وهي موجودة على الرابط التالي: http://ictj.org/ar/publication/bitter-legacy-lessons-de-baathification-iraq.
وفي أفغانستان، رأينا اللجنة المستقلّة لحقوق الإنسان تنتهج نهجاً واعداً في البداية، إذ ركزت على التشاور وبناء المصداقية والملكية الوطنية، إلا أنّ كلّ ذلك تبدّد بسبب قلّة المتحمسين لهذا العمل، وذلك جرّاء حالة التجاذب السياسيّ وتأخر التنفيذ. وفي تونس التي قد تكون أكثر الحالات الانتقالية استقراراً من بين الحالات التي شهدناها مؤخراً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يمكننا أن نرى بوضوح مدى صعوبة إحراز تقدم سريع. وحتّى في أحد النماذج الناجحة للمحاسبة الجنائية، في البوسنة والهرسك، والذي استند إلى عملية سلام واتّفاق دوليَّين، فإنّه تمّ تأجيل البدء بمجريات المحكمة الوطنية للبوسنة والهرسك بسبب الوقت اللازم لإجراء التقييمات وبناء إرادة سياسية واسعة. ويشير واقع الحال إلى أنّ العمليات التي تتمتع بالثقة والمصداقية والملكيّة الوطنيّة والتي ينظر إليها على أنها نزيهة تتطلب تخطيطاً ونقاشاً وتشريعاً وجهوداً متكاملة إذا ما أردنا للتنفيذ أن يكون فعّالاً.

تُفهم العدالة الانتقالية عموماً على أنها تطبيق لعدد من الإجراءات الرامية إلى ضمان المحاسبة على انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان بحيث تكون هذه الإجراءات مهيّأة خصيصاً لتناسب سياق معين يحدث فيه تغيير في القيادة الوطنية أو تركيبة الحكم ممّا يفتح المجال أمام انطلاق عمليّة المحاسبة على جرائم ارتُكبت في الماضي. وفي مواجهة الانتهاكات التي ارتكبت على نطاق واسع، وهشاشة الدولة، والتهافت على الاحتياجات الماسّة، تسعى إجراءات العدالة الانتقالية إلى استعادة الإيمان بفكرة حقوق الإنسان الأساسيّة بوصفها الأرضيّة التي يقوم عليها العقد الاجتماعي بين المواطن والدولة. ويتمّ قياس التقدّم على المدى القصير إلى المتوسط من حيث المشاركة العامّة للحقيقة وفي عملية إرساء عدالة جنائية تتمتع بالمصداقية وتنفيذ برنامج لجبر الضرر محوره الضحايا، والقيام بإجراءات إصلاحية لترميم المؤسسات العامة التي انحرفت عن مسارها وغايتها (كالشرطة والجيش والقضاء).

الشروط المسبقة لبرمجة جوهرية للعدالة الانتقالية

١- الشروط الاجتماعية والسياسية المسبقة

تستند العدالة الانتقاليّة إلى فكرة المحاسبة على الجرائم الخطيرة، وهو ما يُعدّ عنصراً ضروريًّا من عناصر الديمقراطيّة الراعية للحقوق. إنّ الحدّ السياسيّ الأدنى الذي تتطلّبه مقاربةٌ جديرةٌ بالثقة بخصوص مسألتَي المحاسبة وحقوق الإنسان يجب أن يتمثّل في التزام الحكومة الحاليّة بتلك المبادئ وعدم انتهاكها بشكل فعّال. ومن منظور اجتماعيّ، ثمّة قيمة ضئيلة للحديث عن المحاسبة على الجرائم الواقعة في الماضي إذا ما استمرّ القمع والعنف السياسيّ، وإذا ما ظلّ البقاء على قيد الحياة من يوم لآخر على المحكّ. وما لم يتمّ إظهار أدنى مستويات الالتزام والانفتاح السياسيَّيْن إلى جانب توفّر درجات كافية من الأمن تسمح للناس بالتركيز على ما هو أبعد من مجرّد ظروفهم المباشرة، فقد يكون من الأفضل تأجيل التخطيط التفصيليّ للسياسات ووضعها حيّز التنفيذ إلى وقت آخر.

٢- التشاور والتقييم

تحظى جملة من الاهتمامات الوطنيّة والدوليّة بنصيب ممّا سينتج عنه النزاعُ الدائر حاليًّا في سوريا، وقد يكون لبعضها قدرٌ كبير من الاهتمام في صياغة أجندات العدالة الانتقاليّة. وستظهر مطالب بتحقيق تقدّم فوريّ، وشكاوًى من سَيرِ الأمور ببطء شديد، أو من ضياع فرصة التغيير، ومن تكريس المصالح المتنفذّة لمواقعها بإحكام. ويتمثّل التحدّي هنا في كيفيّة معالجة هذه المخاوف المشروعة بفعاليّة.

أوّل التحديات المهمّة التي علينا الإقرار بها هو نطاق الدمار الذي لحق بكلّ مِن البنى التحتيّة الأساسية والنسيج الاجتماعيّ والمعنويّ للبلاد. ستواصل سوريا مواجهة أزمة إنسانيّة جسيمة، حيث ينبغي تركيز الجهود في البداية على تأمين الغذاء والمأوى والدواء وعلى عودة الملايين من النازحين. وفي هذا السياق المشحون بالتحدّيات، فإنّ إطلاق توقّعاتٍ غير واقعيةٍ حول التوقيت المناسب لتدابير المحاسبة من شأنه أن يفاقم حجم خيبة الأمل التي ستحلّ عندما لا يتمّ الوفاء بتلك الوعود. لقد قام عدد كبير من الأطراف بالكثير من العمل على صعيد جمع المعلومات بشأن الانتهاكات المزعومة، كما أن أطرافاً مختلفةً ستدفع بقوّة نحو استخدام تلك المعلومات. ومن المرجّح أن يتقدّم كثيرون بحجج على عدم الحاجة إلى الانتظار وسيرافق ذلك تزايد الضغوط من أجل إجراء محاكماتٍ فوريّة، حتّى في حالة الافتقار إلى معلومات كافية لتسويغ بعض الإدانات؛ إنّ هذا الأمر سيكون خطأً فادحاً. وترتبط كافّة الجهود الرامية إلى الحصول على المعلومات بمختلف الفصائل والشبكات الداعمة على الصعيدَين الوطنيّ والدوليّ ولا يمكن بالتالي فصلها بسهولة عن مصدرها. وعلى الرغم من أنّ المعلومات المجموعة قد تكون على قدر هائل من الأهمية إلّا أنّه يتعيّن عليها أن تخضع لعمليّة تحييد وتحليل تقوم بها أطراف موضوعيّة تتمتّع بالمصداقيّة والمشروعيّة الوطنيّة.

وبدلاً من الاندفاع باتّجاه جملة من الإجراءات أو الآليات المعيّنة، فإنّ تنفيذ عمليّة شاملة من التقييم والتشاور المخطّط لهما يتمخّض عنها توصيات بإجراءات محدّدة قد يكون عملاً ذا قيمةٍ أكبر في سوريا. وينبغي أن يكون لهذه العمليّة ثلاثة أهداف أساسيّة هي:

١. الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات من أطياف واسعة من السوريّين حول مسألة الانتهاكات التي عانوا منها، وتحديد التدابير التي يعتقدون أنّها ضرورية للمساعدة في إقامة دولة للجميع تحترم حقوق الإنسان وترعاها. ويمكن لهذه العمليّة أن تشمل أشكالاً متعدّدةً من المقابلات والمناظرات والاجتماعات العامّة ونقاشات الطاولة المستديرة التي تُجرى في مختلف أنحاء البلاد.

٢. إتاحة الفرصة للمؤسّسة الوطنيّة (مثل لجنة حقوق الإنسان) المكلّفة بإجراء التقييمات والمشاورات كي تتمكّن من تثبيت شرعيّتها ومصداقيّتها، ولتلعب بصورة أساسيّة دوراً طليعيّاً في إعادة ترسيخ ثقة المواطنين بدولتهم. وسوف يمثّل ذلك تحدّياً على أيّ حال، إلاّ أنّ إيجاد الثقة والمصداقيّة عن طريق

أعمال تقييم الاحتياجات والمشاورات سيكون أسهل من الإسراع في استحداث آليات للإنجاز الفوريّ للأهداف، إذ إنّها ستواجه بتوقّعات غير واقعيّة.

٣. إتاحة الوقت لتجذّر هذه العمليّة ووضع اليد عليها من داخل المجتمع السوريّ، عوضاً عن فرضها بسرعة وخلق شكوك في أنّه يتم التلاعب بالجهود من وراء ستار.

ومع أنّ أي جهد يرمي إلى تحقيق المحاسبة يواجه خطر رفع مستوى التوقّعات، فقد يتمثّل الخطر الأكبر ضمن المقاربة المقترحة في أن يتولّد شعور لدى القوى السياسيّة الفاعلة بأنّه يجري هدر الفرص والوقت، وأنّه على المرء أن ينتهز الفرصة عندما تلوح. ويتوجّب على الجهود كلّها أن تسعى إلى خلق توازن يستغلّ الفرص المتاحة ويدير التوقّعات في الوقت ذاته. وتشير التجارب المنبثقة عن عمليّات انتقاليّة أخرى بأنّ التركيز على بناء عمليّة تكتسب الثقة يجب أن يكون مقدّماً على السعي نحو الحصول على نتائج سريعة. وينبغي أن يكون الهدف الأقرب تحقيقاً هو إيجاد عمليّة وطنيّة الهويّة تحظى بالاحترام، وتشجع إمكانية خلق مجتمع يحترم الحقوق ويرعاها من خلال الكشف عن الحقيقة وإقامة العدالة وجبر الضرر والإصلاح. وفي حين قد تستصعب القوى السياسيّة الفاعلة التسليم بأنّ السرعة ليست مسألة جوهريّة إلى ذلك الحدّ، فإنّه ثمّة أمثلة كثيرة توضح أنّ استعجال النتائج سلب من العملية جذورها وجعلها عمليّة غير مستدامة. ونحن لا نقول إنّ السرعة ليست مهمة بل نرى أنّ تقرير ما سيتمّ القيام به بسرعة أجدر بالاهتمام. إنّ أهمّ ما في الأمر في الحالة السوريّة يتجلّى في نقل رسالة فحواها أنّه ثمّة عملية شرعيّة تتمتّع بهويّة وطنيّة جديرة بالثقة، وأنّه يجري المضيّ قدماً باتّجاه تحقيقها بطريقة ملموسة الأثر. وهذا يعني، قبل أيّ شيء آخر، التخطيط والتقييم والتشاور. إنّ أكبر خطأ يمكن أن يرتكبه المجتمع الدوليّ على المدى القصير هو أن يفرض - أو يبدو وكأنّه يفرض - نموذجاً لم يتمتّع بدعم عمليّة شرعيّة مملوكة وطنياً.

٣- عملية التشاور والتقييم

من المحتمل جداً أن يتمّ وضع بعثة أمميّة متكاملة في سوريا بعد انتهاء الحرب أو خلال فترةٍ يُعمل فيها على إدارة النزاع. وإذا ما حدث ذلك، سيكون قسم حقوق الإنسان ضمن هذه البعثة مسؤولاً عن دعم العدالة الانتقاليّة. وينبغي على ذلك القسم أولاً دعم إنشاء هيئة وطنيّة لحقوق الإنسان كما حدث، مثلاً، في أفغانستان حين أنشئت اللجنة الأفغانيّة المستقلّة لحقوق الإنسان (AIHRC). لقد كانت هذه اللجنة وما قامت به بعثة الأمم المتّحدة من عمل للمساعدة في إنشائها واحدةً من قصص النجاح في السنوات الأولى من عهد ما بعد حكم طالبان. إلا أنّ ما ظهر في نهاية المطاف من افتقار تامّ للإرادة السياسيّة لتنفيذ أغلب التوصيات الصادرة كان أمراً مؤسفاً، ولا تتحمّل الأمم المتّحدة واللجنة الأفغانيّة المستقلّة لحقوق الإنسان اللتان بذلتا جهوداً محمودةً في هذا الإطار مسؤوليّة هذا الفشل. وفي الوقت نفسه، تظهر الدروس المستقاة من أفغانستان أنّه يتعيّن على المجتمع الدوليّ إذا كان جاداً في شأن المحاسبة أن يكون مستعداً لدعم العمل التقنيّ الذي يتمّ تنفيذه على المستوى السياسيّ. لقد تُركت المسألة في أفغانستان تذهب أدراج الريح إلى حين فوات الأوان، واستمرّ نزع صفة الأولوية عنها، فقد واصل أمراء الحرب السابقون والحاليّون توظيف القوّة والسلطة أكثر فأكثر.

ينبغي أن يتمثل العمل الأوّلي للجنة المستقلّة لحقوق الإنسان على صعيد المحاسبة في وضع برنامج مسح شامل للانتهاكات كجزء من عمليّة أوسع من التشاور والتقييم، لا أن يتحوّل اهتمامها إلى تشكيل لجنة تحقيق أو لجنة حقيقة. وتفيد واحدةٌ من العبر المستفادة في الآونة الأخيرة بأنّ تكاثر لجان التحقيق الفوّرية والمتداخلة من شأنه أن يزيد من حالة التعب والتشكيك والارتباك في صفوف الجمهور؛ لا بدّ من توجيه الجهود أولاً نحو مسح الانتهاكات والسلوكيّات إلى جانب تحديد القدرات والاحتمالات التي يمكن توظيفها للتعامل مع هذه الخروقات. وينبغي التشاور مع كلّ من الأفراد والأكاديميّين ومنظّمات المجتمع المدني ومجموعات الضحايا والقوى السياسيّة والدينيّة.

ويجب أن يكون لدى اللجنة عدد كافٍ من العاملين وكمّ وافٍ من الموارد منذ البداية ليسمح لها القيام بمهمّتها التي لا تتطلّب وجود مقرّ لها في دمشق فحسب، بل إقامة عدد من المكاتب المحلّيّة في مختلف مناطق البلاد أيضاً.

وستبرز مطالبة قويّة بأن تقوم هذه اللجنة بعملها وتقدّم تقريرها خلال وقت قصير. ثمّة عدد من المهمّات المعقّدة التي ترتبط بهذا المسعى، وكلّها تستغرق، في كثير من الأحيان، وقتاً أطول ممّا تمّ التخطيط له عملياً. كما ويجب التدقيق في كفاءات أعضاء اللجنة وتوظيفهم بناءً لهذا المعيار - وهي عمليّة بالغة التعقيد بحدّ ذاتها؛ ويجب تطوير خطّة عمل خاصّة بهذه اللجنة، وهي خطّة قد تعقب جملةً من أعمال التدريب والتوجيه؛ وبعد ذلك فقط يمكن أن يبدأ العمل الميدانيّ الذي ستعتمد طبيعته بدرجة كبيرة على مسائل تتعلق بالأمن وتوسعة نطاق العمل. وستعتمد أيّ عملية ذات مغزًى اعتماداً كبيراً على عملية توعية وتواصل يُخطّط لهما بعناية. ومرّةً أخرى نشير إلى أنّ هذه العمليّة ليست بلجنة حقيقة بل هي عمليّة مسح وتشاور وتقييم تهدف إلى تقديم المعلومات لما سيليها من إجراءات. وفي النهاية، يجب كتابة تقرير يتّسم بالمصداقيّة والموثوقيّة - وهي عمليّة من شبه المؤكد أن تستغرق بذاتها عدّة أشهر. وحتّى في ظلّ تعاون جادّ من قبل الحكومة الوطنية الجديدة وغيرها من القوى الفاعلة ذات الصلة، فإنّ أيّ برنامج زمنيّ مندفع سيشير إلى أنّ العمليّة بمجملها قد تستغرق كحدّ أدنى فترة اثني عشر شهراً.

ولا حاجةَ لأن يستهلك هذا الإجراء سنوات عديدة، ولكن، إن لم تُتِح العمليّة الأوّليّة الوقت اللازم لتشجيع الصدقيّة والثقة فإنّ كلّ ما تبقى سيكون مبنياً على أساس ضعيف. إنّ ضمان الشفافيّة وتحديد التوقّعات وتوفير المتطلّبات اللازمة لبرنامج خدمة مجتمعيّة متوسّع ومحكم وحَسَنِ التخطيط وقادر على الوصول إلى الجماعات المتضرّرة وعموم الجمهور، كلّها أمور بمقدورها أن تسهم في مقاومة الضغوط باتّجاه تحقيق نتائج فوريّة تستند إلى عدالة المنتصرين.

النظر في مقاربات العدالة الانتقالية الخاصة بسوريا

ينبغي أن تنبثق الطرق الخاصّة التي ستقرّر سوريا اتّباعها في معالجة انتهاكات حقوق الإنسان السابقة عن عمليّة تشاوريّة. لذا فإنّ هذه الورقة لا تهدف إلى تقديم أفكار إرشاديّة حول التفاصيل المتعلّقة بلجان الحقيقة أو مبادرات الملاحقات القضائية الوطنيّة أو برامج جبر الضرر أو الإجراءات الخاصّة بإصلاح المؤسّسات. إنّ المركز الدوليّ للعدالة الانتقاليّة وانطلاقاً من تجربته الخاصّة يؤمن إيماناً راسخاً بأنّنا إذا نظرنا إلى هذه التدابير مجتمعةً بعضُها إلى بعض فإنّها ستقدّم أكثر ممّا يقدّمه مجموع أجزائها، ويعتقد أنّ الأخذ بمجموع هذه المعايير الأربعة يحقّق المغزى الأمثل بالنسبة إلى المجتمعات، إذ سيسهم ذلك في تشييد حصن منيع يحول دون وقوع الانتهاكات والخروقات في المستقبل؛ إنّ العدالة الانتقاليّة ليست عدالةً تُنتقى من لائحة الاختيارات حسب الطلب. ولا يعني هذا أنّه يتوجب تطبيق كلّ آلية من الآليات بصورة متزامنة. بل إنّه يوجد، في الواقع، أسباب مهمّة عموماً تدعو إلى التسلسل في تطبيق الإجراءات المختلفة اعتماداً على الوضع السياسيّ والاحتياجات والقدرات والموارد. ولكن، يَحسُنُ أن تستنير عمليّة التشاور بفهم التعقيدات والفرص التي تتيحها مجموعة الإجراءات هذه، ويجدر بالتخطيط لها أن يرتكز إلى فهم العلاقات القائمة بينها.

وسيقترح بعضهم أنّ المحاسبة تشير إلى العدالة الجنائيّة فقط، وأنّ العدالة الانتقاليّة تتعلق بتدابير أخرى للعدالة؛ وقد يحدّد بعضهم الآخر الجدال في إطار «الاختيار» ما بين العدالة الجنائيّة أو الإجراءات الأخرى للعدالة الانتقاليّة. هذه معتقدات خاطئة يصعب على المرء أن يفكر في أمر يفوقها ضرراً. تمثّل العدالة الجنائيّة جزءاً مركزياً من العدالة الانتقاليّة، وهي ليست مفهوماً مستقلاً عنها. وتتعلّق العدالة الانتقاليّة بالدفاع عن الحقوق التي تمّ انتهاكها على نحو هائل واستعادة الثقة في المؤسّسات التي قَصُرت عن القيام بواجبها تجاه المواطنين. ويتحمّل الجهاز القضائيّ المولَج بالقيام على حُسنِ سَير العدالة، قبل غيره، المسؤوليّة عن حماية الحقوق الأساسيّة، إلّا أنّه لا يستطيع تحمّل العبء لوحده. ومع ذلك، ينبغي ألا يتمّ فهم إجراءات لجان الحقيقة وجبر الضرر والإصلاح على أنّها بدائل عن إجراءات العدالة الجنائيّة في الحالات التي يتعذّر فيها محاكمة جميع الجناة (كأن يكون عددهم كبيراً جداً مثلاً). إنّ هذا التصوّر يُسيء فهم دور مختلف الإجراءات التي تعمل مجتمعةً للمساعدة على استعادة العقد الاجتماعيّ الذي تفسّخ بفعل الأزمة. فكلّ إجراء من إجراءات العدالة الانتقاليّة يتعامل مع مشكلة محدّدة، إلّا أنّها إذا أُخذت مجتمعةً وكانت ذات فعاليّة مؤثّرة، فإنه بوسعها أن تسهم في جملة من الأمور من قبيل: إعادة إنشاء كتلة حاسمة من الثقة في المؤسّسات الجديدة في الدولة، واستعادة الإيمان بأنّ الحقوق الأساسية للمواطن تؤخذ على محمل الجدّ، والتقليل من احتمالات تكرار الفظائع.

إنّ تنفيذ أي من هذه الإجراءات أمر غاية في التعقيد، ويتطلب وجود تشريع، وتدريب، وسنوات من العمل الفنّي التفصيليّ. سيكون ذلك كلّه ضرورياً، ولكن على المدى القصير ينبغي أن يكون الهدف هو التأكّد من أن السوريين يحدّدون هذه الاحتياجات بأنفسهم وإن تطلب ذلك تشجيعاً وتوجيهاً حيثما أمكن.

أخيراً، ندرك جيداً أن كمًّا كبيراً من العمل قد تمّ إنجازه، وأنّ مجموعةً كبيرة من البيانات والوثائق موجودة من الآن فيما يتعلّق بانتهاكات حقوق الإنسان في سوريا. وأحد الأسئلة المطروحة هو: ما الذي سيحدث لهذه المعلومات؟ فإذا ما تم تسليم هذه المجموعات إلى دائرة تُستحدث خصيصاً ضمن بعثة الأمم المتحدة (عند إنشائها)، فسيتوجب على هذه الدائرة العمل مع اللجنة الوطنيّة لضمان التحكّم السليم بالمعلومات، والحؤول دون أن تقع في الأيدي الخطأ أو أن تهدّد سلامة أيّ فرد، أو أن تضرّ بالإجراء القانوني الواجب اتّخاذه لضمان الحقوق. وعلى النحو نفسه، ينبغي تنسيق الجهود المتعلّقة بالحصول على الوثائق والحفاظ عليها قدر الإمكان من خلال بعثة الأمم المتحدة واللجنة الوطنية لضمان الممارسة السليمة والكفاءة القصوى. ويجب أن تضم الدائرة التي تتعامل مع هذه الأمور ضمن بعثة الأمم المتحدة موظفين ذوي خبرة في حفظ السجلات والتشاور وآليات العدالة الانتقالية.

خلاصة

تركّز هذه الورقة على هيكَلة كلٍّ من عمليّات مسح الانتهاكات والتقييم والتشاور في سوريا عوضاً عن الانصراف إلى استحداث الإجراءات الخاصّة بالعدالة الانتقالية بحدّ ذاتها (مثل المحاكم المختلطة ولجان الحقيقة وبرامج جبر الضرر). تظهر التجربة الدولية المقارنة للمركز الدولي للعدالة الانتقالية أنه إذا كانت عملية تبنّي الإجراءات مستندةً إلى المجتمع ذاته، فإن فرص المعالجة الفعّالة لانتهاكات الماضي تكون أكبر بكثير، وبالتالي تزيد أرجحية أن تثمر العملية عن ترسّخ مبدأ المحاسبة واستعادة الثقة بمؤسّسات الدولة.

ICTJ
5 Hanover Square, Floor 24
New York, NY 10004

يعمل المركز الدولي للعدالة الانتقاليـّة على معالجة أخطر انتهاكات حقوق الإنسان ومنعها، وذلك من خلال التصدي لإرث الاعتداءات الجماعية. ويسعى المركز الى حلول شاملة لتعزيز المحاسبة وخلق مجتمعات عادلة وسلمية. لمعرفة المزيد زوروا **www.ictj.org/ar**

ICTJ | عدالة حقيقة كرامة